فهرس المحتويات

الموضوع.....**الصفحة**

مقدمة.....5

الباب الأول: الرقابة على دستورية القوانين أساس حماية آلية الدفع بعدم الدستورية للحقوق والحريات.....**10**

الفصل الأول: ضرورة الحماية الدستورية للحقوق والحريات العامة.....12

المبحث الأول: الإطار العام للحقوق والحريات العامة.....13

المطلب الأول: مفهوم حقوق الإنسان والحريات العامة.....13

الفرع الأول: مفهوم حقوق الإنسان.....13

أولا: تعريف حقوق الإنسان.....14

ثانيا: خصائص حقوق الإنسان.....17

ثالثا: أساس حقوق الانسان.....21

الفرع الثاني: مدلول الحريات العامة.....23

أولا: مفهوم الحرية العامة.....23

ثانيا: خصائص الحرية العامة.....24

المطلب الثاني: التطور التاريخي للحقوق والحريات العامة.....25

الفرع الأول: منطلق حقوق الإنسان.....26

أولا: حقوق الإنسان في أهم الحضارات القديمة.....26

ثانيا: حقوق الإنسان في الشريعة الإسلامية.....29

الفرع الثاني: حقوق الإنسان في الشرائع الوضعية.....31

أولا: حقوق الإنسان في الشرائع الوضعية لأوروبا.....31

ثانيا: حقوق الإنسان في الإعلانات الأمريكية.....34

الفرع الثالث: حقوق الإنسان في المواثيق الدولية.....35

أولا: حقوق الإنسان في مواثيق الشرعة الدولية.....35

ثانيا: حقوق الإنسان في أهم الصكوك الدولية.....40

المطلب الثالث: تصنيف الحقوق والحريات العامة.....43

الفرع الأول: التصنيف الفقهي للحقوق والحريات العامة.....44

الفرع الثاني: تصنيف الحقوق والحريات حسب مواثيق الشرعة الدولية.....45

أولا: تصنيف حقوق الإنسان حسب الإعلان العالمي لحقوق الإنسان لسنة 1948.....45

ثانيا: تصنيف حقوق الإنسان حسب العهدين الدوليين ICESCR وICCPR.....49

الفرع الثالث: الأجيال الثلاثة لحقوق الإنسان..... 51

المبحث الثاني: كفالة الدساتير للحقوق والحريات العامة..... 52

المطلب الأول: دسترة الحقوق والحريات العامة..... 52

الفرع الأول: قواعد وشروط صياغة الحقوق والحريات ضمن الدساتير.....52

أولا: مراعاة المعايير الدولية لحقوق الانسان..... 53

ثانيا: تناسق ووضوح النص الدستوري.....54

الفرع الثاني: أساليب الصياغة والتحديد الدستوري للحقوق والحريات العامة.....55

أولا: المناهج المتبعة في صياغة الحقوق والحريات العامة.....55

ثانيا: التحديد الدستوري للحقوق والحريات العامة.....56

المطلب الثاني: منظومة الحقوق والحريات العامة في الجزائر.....57

الفرع الأول: الجزائر وإقرار المبادئ العامة لحقوق الإنسان.....58

أولا: الصكوك الدولية المصادق عليها في مجال حقوق الإنسان.....58

ثانيا: تطور المؤسسات الوطنية الخاصة بحماية حقوق الإنسان.....61

الفرع الثاني: المنظومة الدستورية للحقوق والحريات في الجزائر.....68

أولا: منظومة الحقوق والحريات قبل التعديل الدستوري لسنة 2016.....68

ثانيا: منظومة الحقوق والحريات بعد التعديل الدستوري لسنة 2016.....71

الفصل الثاني: الرقابة الدستورية أهم ضمانة دستورية لحماية الحقوق والحريات العامة.....78

المبحث الأول: دور الرقابة الدستورية في حماية الحقوق والحريات.....79

المطلب الأول: علاقة الرقابة الدستورية على القوانين بحماية الحقوق والحريات.....79

الفرع الأول: مفهوم الرقابة الدستورية.....79

الفرع الثاني: مبدأ سمو الدستور.....80

أولا: السمو الموضوعي للدستور.....81

ثانيا: السمو الشكلي للدستور.....81

المطلب الثاني: الرقابة الدستورية على القوانين بين الرقابة القضائية والرقابة السياسية.....82

الفرع الأول: الرقابة القضائية صورة من صور ممارسة الرقابة الدستورية على القوانين.....83

أولا: مفهوم الرقابة القضائية على القوانين.....83

ثانيا: أساليب ممارسة الرقابة القضائية.....84

الفرع الثاني: الرقابة السياسية على القوانين.....86

المبحث الثاني: نشأة وتطور الرقابة الدستورية في الجزائر.....87

المطلب الأول: الرقابة على دستورية القوانين قبل تبني التعددية السياسية.....87

الفرع الأول: الرقابة الدستورية في ظل دستور سنة 1963.....88

الفرع الثاني: غياب الرقابة الدستورية في ظل دستور سنة 1976 89

المطلب الثاني: الرقابة على دستورية القوانين بعد تبني التعددية السياسية.....89

الفرع الأول: الرقابة الدستورية في ظل دستور سنة 1989 والتعديل الدستوري لسنة 1996.....89

الفرع الثاني: تعزيز الرقابة الدستورية على القوانين بموجب التعديلين الدستوريين لسنة 2016 ولسنة 2020.....91

المطلب الثالث: من اجتهادات المجلس الدستوري في مجال الرقابة على دستورية القوانين.....93

الفرع الأول: رقابة مطابقة القوانين العضوية والنظام الداخلي لغرفتي البرلمان، للدستور.....93

أولا: رقابة مطابقة القوانين العضوية للدستور.....94

ثانيا: الرقابة على النظام الداخلي لغرفتي البرلمان.....95

الفرع الثاني: الرقابة على دستورية القوانين العادية والأوامر.....97

الباب الثاني: آلية الدفع بعدم الدستورية نحو الضمان الأمثل للحقوق والحريات العامة.....101

الفصل الأول: تطبيقات آلية الدفع بعدم الدستورية في ظل الرقابة القضائية والرقابة السياسية على القوانين..... 103

المبحث الأول: آلية الدفع بعدم الدستورية في ظل الرقابة القضائية على القوانين.....104

المطلب الأول: الدفع الفرعي في القضاء الأمريكي.....104

الفرع الأول: الهيئة المكلفة بالفصل في الدفع الفرعي.....104

أولا: توزيع اختصاص الفصل في الدفع الفرعي بين المحاكم الإقليمية والمحكمة الاتحادية العليا.....105

ثانيا: المحكمة الاتحادية العليا كأعلى هيئة قضائية في التنظيم القضائي الأمريكي.....105

الفرع الثاني: الدفع الفرعي في القضاء الأمريكي: الشروط والأثر.....106

أولا: شروط الدفع الفرعي أمام جهات القضاء الأمريكي.....106

ثانيا: أثر الحكم بعدم دستورية القانون وفقا للدفع الفرعي.....108

المطلب الثاني: الدفع بعدم الدستورية أمام المحكمة الدستورية العليا في مصر.....109

الفرع الأول: تنظيم المحكمة الدستورية العليا.....109

أولا: العضوية في المحكمة الدستورية العليا.....110

ثانيا: اختصاصات المحكمة الدستورية العليا.....112

ثالثا: أحكام المحكمة الدستورية العليا.....116

الفرع الثاني: اتصال الدفع بعدم الدستورية بالمحكمة الدستورية العليا.....116

أولا: شروط قبول الدعوى الدستورية.....117

ثانيا: الشروط الخاصة بالدفع بعدم الدستورية.....118

ثالثا: أثر الحكم بعدم الدستورية بناء على الدفع بعدم الدستورية.....121

المبحث الثاني: الدفع بعدم الدستورية في التجربة الفرنسية كنموذج عن الدفع بعدم الدستورية في ظل الرقابة السياسية على القوانين.....122

المطلب الأول: المجلس الدستوري الهيئة المكلفة بالفصل في مسألة الأولوية الدستورية.....123

الفرع الأول: تشكيلة المجلس الدستوري الفرنسي.....124

الفرع الثاني: اختصاصات المجلس الدستوري.....124

المطلب الثاني: معالجة مسألة الأولوية الدستورية QPC والفصل فيها.....126

الفرع الأول: معالجة مسألة الأولوية الدستورية.....127

أولا: الأحكام المطبقة أمام الجهات القضائية التابعة لمجلس الدولة أو محكمة النقض.....128

ثانيا: فحص مسألة الأولوية الدستورية من طرف مجلس الدولة أو محكمة النقض.....131

الفصل الثاني: آلية الدفع بعدم الدستورية في الجزائر: من المجلس الدستوري إلى المحكمة الدستورية.....133

المبحث الأول: الدفع بعدم الدستورية في ظل المجلس الدستوري.....134

المطلب الأول: شروط واجراءات الدفع بعدم الدستورية.....134

الفرع الأول: الشروط الشكلية.....135

أولا: تقديم الدفع بعدم الدستورية بمذكرة مكتوبة، منفصلة ومسببة.....135

ثانيا: تمثيل الخصوم بمحام.....136

الفرع الثاني: الشروط الموضوعية.....137

أولا: أن يشكل الحكم التشريعي المعارض أساسا للمتابعة أو أن يتوقف عليه مآل النزاع.....137

ثانيا: أن يمس النص المطعون في دستوريته الحقوق والحريات المضمونة في الدستور.....138

ثالثا: ألا يكون الحكم التشريعي المطعون في دستوريته متمتعا بالقرينة الدستورية.....139

رابعا: جدية الدفع بعدم الدستورية.....140

الفرع الثالث: الضوابط الإجرائية.....142

أولا: إثارة الدفع في مرحلة المحاكمة أمام جهة قضائية.....142

ثانيا: إثارة الدفع من أحد الأطراف في الدعوى.....143

المطلب الثاني: اختصاص المحكمة العليا ومجلس الدولة في إحالة الدفع إلى المجلس الدستوري.....144

الفرع الأول: تلقي القرار المسبب من الجهات القضائية والفصل في إحالة الدفع إلى المجلس الدستوري.....144

الفرع الثاني: إصدار وإرسال القرار المسبب إلى المجلس الدستوري مع إرجاء الفصل في الدعوى.....146

المطلب الثالث: فصل المجلس الدستوري في الدفع بعدم الدستورية.....147

الفرع الأول: أثر قرارات المجلس الدستوري في مجال الدفع بعدم الدستورية.....147

الفرع الثاني: اجتهادات المجلس الدستوري في مجال الدفع بعدم الدستورية.....148

أولا: حماية حق التقاضي على درجتين.....148

ثانيا: تأكيد المجلس الدستوري على ضمان مبدأ المساواة.....154

المبحث الثاني: تجديد آلية الدفع بعدم الدستورية بإنشاء المحكمة الدستورية.....155

المطلب الأول: تنظيم المحكمة الدستورية.....156

الفرع الأول: تشكيلة المحكمة الدستورية والعضوية فيها.....156

أولا: الجمع بين أسلوبي الانتخاب والتعيين في عضوية المحكمة الدستورية.....156

ثانيا: شروط ومدة العضوية في المحكمة الدستورية.....159

الفرع الثاني: اختصاصات واسعة للمحكمة الدستورية.....165

أولا: الرقابة الدستورية على القوانين.....164

ثانيا: توسيع مجال الدفع بعدم الدستورية إلى الأحكام التنظيمية الماسة بالحقوق والحريات.....168

ثالثا: اختصاصات غير رقابية للمحكمة الدستورية.....172

الفرع الثالث: قرارات المحكمة الدستورية.....175

المطلب الثاني: اجتهادات المحكمة الدستورية في مجال الدفع بعدم الدستورية.....176

الفرع الأول: قواعد عمل المحكمة الدستورية في مجال الدفع بعدم الدستورية.....176

الفرع الثاني: قرارات المحكمة الدستورية الصادرة في مجال الدفع بعدم الدستورية.....179

خاتمة.....184

قائمة المصادر والمراجع المعتمدة.....191

فهرس المحتويات.....207

ملخص باللغة العربية.....217

ملخص باللغة الإنجليزية.....218

ملخص:

تظهر أهمية موضوع دور الدفع بعدم الدستورية في حماية الحقوق والحريات في كونه وسيلة تعزز ثقة الأفراد في القضاء والعدالة، فبواسطته تطورت مهام القضاء من مهمة تطبيق القوانين إلى دور الوساطة بين المتقاضي والجهة التي لها سلطة الفصل في الدفع بعدم الدستورية (المجلس الدستوري أو المحكمة الدستورية) وبه تتم تصفية المنظومة القانونية من القوانين واللوائح المنتهكة للحقوق والحريات التي يكفلها الدستور.

وتهدف هذه الدراسة إلى توضيح الدور الإيجابي الذي تلعبه آلية الدفع بعدم الدستورية في حماية الحقوق والحريات التي ينظمها الدستور، وبيان كيفية تطبيقها ضمن النظام القانوني الجزائري.

هذا وأظهرت هذه الدراسة عن مجموعة من النتائج أهمها أن الدفع بعدم الدستورية في النظام القانوني الجزائري ذو طبيعة خاصة وليس من النظام العام، وأن أثر الفصل في الدفع بعدم دستورية حكم تشريعي أو تنظيمي يكون بفقدان هذا الحكم لأثره ابتداء من اليوم الذي يحدده قرار المحكمة الدستورية.

كما توصلت الدراسة إلى مجموعة من الاقتراحات ومن أهمها جعل الدفع بعدم الدستورية في النظام القانوني الجزائري من النظام العام ومنح الأفراد حق الدفع المباشر أمام المحكمة الدستورية وكذلك منح المحكمة الدستورية سلطة التصدي لحكم تشريعي أو تنظيمي ترى انه ينتهك أحد الحقوق أو الحريات التي يكفلها الدستور.

الكلمات المفتاحية: الدستور – الحقوق والحريات–المجلس الدستوري–المحكمة الدستورية –آلية الدفع بعدم الدستورية.

ABSTRACT:

The importance of the role of pushing unconstitutionality in protecting rights and freedoms is shown in being a means of enhancing individual confiden ce in justice and justice,
Through it, the functions of the judiciary have evolved from the task of enforcing laws to the role of mediation between the litigants.
Who has the power to decide on the argument of unconstitutionality (Constitutional Council or Constitutional Court)
The legal system is liquidated from laws and regulations that violate the rights a nd freedoms guaranteed by the Constitution.

This study aims to clarify the positive role played by the mechanism of pushing unconstitutionality in protecting the rights and freedoms regulated by the Constitution.
To show how they are applied within the Algerian legal system.

This study showed a set of results, the most important of which is that the argum ent of unconstitutionality in the Algerian legal system is of a special nature and not of public order,The effect of the dismissal in arguing that a legislative or reg ulatory provision was unconstitutional would be that the provision had lost its ef fect from the day determined by the Constitutional Court's decision.

The study also found a range of proposals, the most important of which is to ma ke the argument of unconstitutionality in the Algerian legal system public order Individuals were granted direct payment to the Constitutional Court as well as th e Constitutional Court had the power to deal with a legislative ruling Or regulatory considers It to violate one of the rights or freedoms guaranteed by the Constitution.

Key words: the constitution- the rights and freedoms - Constitutional Council - Constitutional Court - the mechanism of pushing unconstitutionality.